فتاوى

هيئة الرقابة الشرعية

2022

البنك العربي الإسلامي الدولي

ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

" ثقة ... أمان ... وإستثمار حلال "

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة الفتاوى

آلية سداد الأقساط المؤجلة 4

تعديل على رسوم وعمولات البطاقات المقسطة 5

تمويل الرسوم الجمركية 6

جدول الأجور والعمولات المعدل للعملاء 2022 7

زيادة العائد مع تثبيت مبلغ القسط الشهري لعملاء التجزئة – الافراد 8

الاكتتاب في صكوك شركة الكهرباء الوطنية 9

قيد مبالغ عن صندوق مينا 10

آلية سداد الأقساط المؤجلة

نتيجة لجائحة كورونا 2020 فقد تم تأجيل أقساط الإجارة لعدد كبير من العملاء، وكان هذا التأجيل بشكل يتم فيه سداد القسط/ الأقساط المؤجلة (الأصل والايراد) على نظام البنك الداخلي والبيانات المالية، بحيث يظهر كأن العميل قد سدد القسط وهو فعلياً لم يسدده.

فالايرادات (المسددة) تم توزيعها على المساهمين والمودعين، وحصة العميل في الأصل زادت بمقدار الأصل من القسط الذي تم سداده محاسبياً وفق بيانات البنك الداخلية.

حاليا بعض العملاء لا يستطيعون سداد الأقساط المؤجلة ويرغبون في تمديد المدة، فهل يجوز أن يضاف الأصل من القسط المؤجل إلى أصل الرصيد القائم على العميل ويجري تمديد العقد؟ أم أنه لا يجوز ذلك باعتبار أن البنك كأنه أقرض العميل لسداد القسط المؤجل (دفع عنه) الأصل والايراد؟

رأي هيئة الرقابة الشرعية:

القسط غير المدفوع يعني أن العميل لم يملك أصولاً مقابله، لذلك تتوقف عملية بيع الأصول عند العجز، والايرادات تعتبر ديناً على العميل، وتمدد الأصول غير المدفوعة فقط.

تعديل على رسوم وعمولات البطاقات المقسطة

بالاشارة إلى الموضوع أعلاه، بخصوص رسوم إصدار البطاقات المقسطة وعمولة السحب النقدي، نرجو التكرم بالعلم بما يلي:

- لوحظ خلال السنوات الأخيرة ارتفاع كبير على تكاليف البطاقات من خلال ارتفاع الفواتير الشهرية بالاضافة إلى وجود غرامات جديدة على البنك ناتجة عن محاولات استخدام البطاقات في عمليات السحب النقدي أو الشراء بالرغم من عدم وجود رصيد في البطاقة حيث يتم دفع غرامات شهرية بالاضافة الى تكلفة الحركات المرفوضة على البطاقات المقسطة على الصراف الآلي عن كل حركة بالاضافة الى عمولات جديدة تتعلق بالتسويق بقيمة بشكل ربعي.
- انخفاض العمولات التي تردنا من التجار بعد تطبيق تعليمات البنك المركزي على شركات الدفع

وعليه ولمعالجة هذا الارتفاع في تكاليف البطاقات المقسطة وخاصة الغرامات التي تتعلق بسوء استخدام العملاء للبطاقة بسبب محاولات السحب أو الشراء بالرغم من عدم توفر رصيد:

1. رفع رسوم الاصدار والتجديد للبطاقات المقسطة ليصبح 35 دينار سنويا (تقريبا 2.917 شهريا بدلا من 2.085 دينار).
2. رفع عمولة السحب النقدي للبطاقات المقسطة على بنوك أخرى فقط لتصبح 4 دنانير لتغطية تكاليف وخدمات الصرافات التابعة للبنوك الاخرى مع ابقاءها 2 دينار على صراف العربي الاسلامي.
3. وقد جرات دراسة عمولة السحب النقدي على البطاقات الائتمانية في بعض البنوك
4. قيد عمولة استفسار بقيمة 25 قرش على حركة الاستفسار التي تتم على البطاقات المقسطة عند الاستفسار على صرافات بنوك اخرى.
5. الغاء عمولة كشف حساب البطاقة الائتمانية 50 قرش شهريا، كونه سيتم التوجه الى اصدار كشف حساب البطاقة الكترونيا.

رأي هيئة الرقابة الشرعية:

اعتمدت هيئة الرقابة الشرعية العمولات المذكور أعلاه باستثناء:

1. عمولة رسوم الاصدار والتجديد للبطاقات المقسطة (القرض الحسن) لتصبح 30 دينار سنوياً فقط.
2. عمولة السحب النقدي للبطاقات المقسطة على بنوك أخرى تبقى 2 دينار فقط.
3. إلغاء عمولة الاستفسار التي تتم على البطاقات المقسطة عند الاستفسار على صرافات بنوك أخرى، درءاً للربا.

تمويل الرسوم الجمركية

بالاشـارة إلى الموضـوع أعلاه وبخصـوص الفتوى الشـرعية رقم (2017/2) بعدم جواز تمويل الرسـوم الجمركية بعد مرور شهر من تمويل البضاعة، يرجى العلم بانه وفي كثير من الحالات فإن عملية التخليص على البضاعة تتطلب أكثر من شهر، ومنها على سبيل المثال:
تعاقد العملاء على اسـتيراد بضـاعة بموجب اعتمادات و/او بوالص و/او حوالات لحصـولهم على أسـعار تفضـيلية في حينها وعند وصـول البضـاعة وتوقيعهم على عقود البيع فإن العملاء يقومون بتحويل البضـاعة لجمرك البوندد والتخليص عليها فيما يتناسـب مع حجم البضـائع الموجودة في مسـتودعاتهم أو معارضـهم وبشـكل تدريجي في بعض الاحيان هناك بضـائع طبيعتها تتطلب إجراءات جمركية تحتاج لوقت طويل ومنها الحصول على موافقات من جهات حكومية أو إجراء فحوصات معينة.

بناء على ما ورد أعلاه يرجى التكرم بإعادة النظر في موضـوع الفترة كون الفترة أكثر من شـهر تتعارض مع الفتوى المرفقة.

رأي هيئة الرقابة الشرعية:

ترى الهيئة أن تأخر وصول البضائع الممولة من البنك، والذي يحصل نتيجة ظروف قاهرة خارجة عن إرادة البنك والعميل، يمكن اعتباره شرعاً وذلك بقبول 3 شهور فقط بعد وصول البضاعة الفعلي، شريطة أن يكون معلوماً مسـبقاً دخول تمويل الجمارك في عقد المرابحة. أما حجز العملاء للبضـائع في البوندد بعد قيام البنك ببيع هذه البضـائع لهم مرابحة من أجل حصـولهم على أسعار تفضـيلية أو ترتيبهم لدفعاتهم النقدية..، فلا يُجيز تأخير تمويل الرسوم الجمركية لهذه البضائع.

جدول الأجور والعمولات المعدل للعملاء 2022

يرغب البنك بزيادة بعض العمولات المذكورة أدناه وفقاً للمحددات التالية:

- تم إجراء دراسة مقارنة للعمولات التي يطبقها البنك ومقارنتها مع البنوك الإسلامية (الإسلامي الأردني وبنك صفوة) والبنوك التقليدية (العربي، الأردن، القاهرة عمان).
- قامت إدارة الشـــركات بدراســـة عمولات الخدمات التجارية المطبقة في البنك وتبين أن العمولات الحالية أعلى من السوق، وبالتالي ليس للبنك مصلحة في تعديلها.
- تم اســتثناء العمولات الخاضــعة لتعليمات العدالة والشــفافية التي يطبق البنك فيها الحد الأعلى المنصــوص فيه تلك التعليمات.
- العمولات التي لم يقدم فيها اقتراحات إما لكونها ضمن/أعلى من السوق أو لا تنطبق على البنك.
- نظرا لضيق الوقت والحاجة إلى توفر تقارير خاصة لم يتم دراسة الأثر المالي للتعديلات.

العمولات المقترح تعديلها:

1. ثمن دفتر شيكات
2. عمولة فتح حساب للعاملين في المنازل
3. تكاليف الاستعلام الائتماني
4. عمولة منح ائتمان (تنفيذ ائتمان)
5. عمولة تأجيل تسديد قسط

رأي هيئة الرقابة الشرعية:

لا مانع من اعتماد العمولات، باستثناء عمولة الاستفسار (تكاليف الاستعلام الائتماني) عن القرض الحسن والجعالة.

زيادة العائد مع تثبيت مبلغ القسط الشهري لعملاء التجزئة – الافراد

إشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلى كتاب البنك المركزي رقم 9695/1/27 تاريخ 2022/16/06، بخصوص تثبيت مبلغ القسط الشهري لعملاء التجزئة (الأفراد)، مرفق التفاصيل في مطالعة الإدارة:

حيث كانت التوصيات كما يلي:

1. تجديد عقود الإجارة حسب العائد الجديد مع تثبيت القسط للعميل لتجديدات عملاء شهر 2022/06، والاستمرار بمنح العملاء فترة سماح شهر في بداية السنة الايجارية الجديدة لتسديد القسط المؤجل (إن وجد) وإطالة مدة التأجير للسنة الايجارية الجديدة لتصبح 13 قسطاً وتمديد نهاية التمويل لمدة شهر.
2. الأخذ بعين الاعتبار إمكانية ظهور حالات عند التجديد تستلزم مراجعتها وبحثها مع الدوائر المعنية، إن لزم لإتخاذ القرار المناسب بخصوصها.
3. إعادة النظر في هذه التوصية عند كل تجديد شهري وحسب تعليمات البنك المركزي بالخصوص.
4. إعلام العملاء عبر الرسائل النصية القصيرة عن الآلية التي سيتم اتباعها لتجديد عقد الإجارة قبل شهر من تاريخ التجديد وإعلامهم بضرورة مراجعة البنك في حال عدم رغبتهم بتثبيت مبلغ القسط وتمديد المدة التأجيرية.
5. إرسال رسالة نصية للعملاء عند تجديد عقد الاجارة لإعلامهم بآلية التجديد وفيما إذا تم تثبيت القسط وزيادة المدة على العقد.

تفاصيل إضافية بناء على مناقشة الحالة:

من المعلوم وحسب طبيعة عقد الإجارة فإن زيادة العائد وحده ستزيد من الإيرادات، وهذا بدون تثبيت القسط، أما مع تثبيت القسط فهذا سيؤدي إلى زيادة مدة السداد وبالتالي زيادة الايرادات على العميل، يسبب تباطؤ وتأخر سداد جزء الأصل من التمويل الذي يتم احتساب العوائد عليه للسنوات القادمة، وقد اقترحت دائرة التدقيق الشرعي الداخلي ترحيل الزيادة في الايرادات لنهاية مدة التمويل كقرض حسن مع إعلام العميل بذلك.

رأي هيئة الرقابة الشرعية:

لا مانع من اعتماد توصيات الإدارة شريطة موافقة العميل على إحداهما، وعدم جدولة العوائد على العميل.

الاكتتاب في صكوك شركة الكهرباء الوطنية

بالإشـارة إلى الموضـوع أعلاه، فإن البنك المركزي وبصـفته مديراً للإصـدار لشـركة الكهرباء الوطنية، قد تقدم الى هيئة الأوراق المالية بطلب تسـجيل وإنفاذ نشـرة بالشـروط العامة لبرنامج شـركة الكهرباء الوطنية لإصدار الصكوك للعام 2022 ونشرة بالشروط الخاصة بكل إصدار.

نرجو بيان الحكم الشرعي للاكتتاب في صكوك التمويل الإسلامي لعام 2022 لشركة الكهرباء الوطنية.

رأي هيئة الرقابة الشرعية:

بما أن هناك إجازة شرعية من هيئة الرقابة الشرعية المركزية للصكوك الاسلامية، فلا مانع من الاكتتاب فيها.

قيد مبالغ عن صندوق مينا

إشارة إلى الموضوع أعلاه، يرجى العلم بأنه تم قيد مبلغ لحسابنا من قبل شركة AB-Invest وهي عبارة عن Interest cleansing (مبالغ تطهير أرباح) عن صندوق مينا، وذلك عن السنوات من 2016-2022.

يرجى تزويدنا بتوجيهاتكم الشرعية بخصوص هذه المبالغ

رأي هيئة الرقابة الشرعية:

تصرف بموافقة هيئة الرقابة الشرعية المسبقة وفق الضوابط الشرعية للتطهير.

الحمد لله رب العالمين